العدد 3907 - السنة الثالثة عشرة
الأربعاء 12 رجب 1442 - الموافق 24 فبراير 2021
Wednesday 24 February 2021 - No.3907 - 13 th Year

الكويت تستنكر استهداف قافلة «برنامج الأغذية العالمي» بالكونغو

أعربت وزارة الخارجية عن إدانة واستنكار دولة الكويت لاستهداف قافلة لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية راح ضحيته سفير جمهورية إيطاليا وعدد من الأشخاص.
وقالت الوزارة في بيان صحفي أمس إن هذه العملية الاجرامية تؤكد الحاجة الملحة إلى مضاعفة الجهود الدولية لوأد ظاهرتي العنف والإرهاب مشددة على موقف دولة الكويت المبدئي والثابت المناهض لهاتين الظاهرتين بكافة أشكالهما وصورهما.
وعبرت عن خالص التعازي وصادق المواساة إلى حكومة وشعب جمهورية إيطاليا الصديقة والى أسر الضحايا.

أكدوا رفضهم تحميل «الصندوق» سوء إدارة الاقتصاد على مدى سنوات سابقة

نواب لـ «الحكومة»: «احتياطي الأجيال القادمة» .. خط أحمر

- الغانم: لا يجوز للجيل الحالي أن يمس ثروة الأجيال القادمة وتحميلهم كلفة سوء إدارة الاقتصاد
- تسلمت في 17 الجاري مشروع القانون بهذا الشأن وهو أمر في غاية الخطورة ولن يقر

- الأمر يتعلق بثروة لا نملكها نحن الجيل الحالي ولدينا حلول على المديين القصير والطويل
- هذا ليس حلا رشيدا لأن تكلفة السحب من احتياطي الأجيال هي أكبر بكثير من كلفة الاقتراض
- تكلفة اقتراض 5 مليارات دينار من الأسواق العالمية 75 مليوناً بينما تسييل الاستثمارات 300 مليون
- لماذا يتم تسييل أصول تأتي بعوائد ما بين 6 أو 7 أو 8 بالمئة بدلا من أن اقترض بنسبة واحد بالمئة؟

نواب مجلس الأمة يجابهون مشروع السحب من احتياطي الأجيال بالرفض

مرزوق الغانم

بدر الداهوم

هشام الصالح

محمد المطيري

- الحل الجذري الذي يجب أن تقوم به الحكومة هو أن تطرح الإصلاحات الاقتصادية الحقيقة على الناس
- أولى أولويات الحكومة القادمة يجب أن تكون مواجهة التحديات الاقتصادية بعيداً عن كاهل المواطن
- الداهوم: توجه الحكومة إلى السحب من صندوق الأجيال دليل على عجزها عن إدارة البلد
- هشام الصالح: هذا المشروع المقترح هو استنزاف للاحتياطي عاما بعد عام

جدد عدد من النواب رفضهم لمشروع قانون سحب خمسة مليارات دينار من صندوق احتياطي الأجيال،إذ أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم انه لا يجوز للجيل الحالي ان يمس ثروة الأجيال القادمة وتحميلهم كلفة سوء إدارة للاقتصاد على مدى سنوات سابقة، داعيا إلى اتخاذ بدائل مقبولة ومجدية اقتصاديا.

وقال الغانم في تصريح صحفي بمجلس الأمة اليوم انه تسلم في 17 فبراير الجاري مشروع قانون يتعلق باستقطاع واخذ مبالغ من صندوق الأجيال القادمة، مشيرا إلى إحالة المشروع إلى اللجنة المختصة وهي اللجنة المالية في ثاني يوم من استلامه.

وأضاف الغانم " المادة الأولى فيه تقول يستبدل بنص المادة 3 من المرسوم بقانون رقم 106 لسنة 76 المشار اليه النص الاتي: "يجوز أخذ مبلغ من احتياطي الأجيال القادمة لا يتجاوز 5 مليارات دينار كويتي سنويا لمواجهة أي عجز يطرأ على الاحتياط العام للدولة " ".

وذكر الغانم "هذا أمر في غاية الخطورة وان كان هذا مشروع قانون لم يقر ولا اعتقد انه سوف يقر لعدة أسباب، أولها انه يتعلق بثروة لا نملكها نحن الجيل الحالي، فهذه ثروة للأجيال القادمة وسوء إدارة الجيل الحالي والمسؤولين فيه على مدى سنوات طويلة لا يجب ان يتحملها الجيل القادم، فهم ابناؤنا وبالتالي يجب ان نكون أكثر حرصا عليهم من أنفسنا".

وقال الغانم " سأتكلم عن حلول على المدى القصير والطويل، فعلى المدى القصير هذا ليس حلا رشيدا أو بالتأكيد ليس أفضل الخيارات لأن تكلفة تسييل الاستثمارات الموجودة في الصناديق السيادية أو باحتياطي الأجيال القادمة هي أكبر بكثير من تكلفة الاقتراض على الدولة".

وأضاف الغانم " بحسبة متحفظة تكلفة اقتراض خمسة مليارات دينار بالأسواق العالمية اليوم ستكون بحوالي 75 مليون دينار كويتي، بينما تكلفة تسييل الاستثمارات ستصل

المطير: لن نوافق في مجلس الأمة على المشروع إلا إذا كان قرضاً ولمرة واحدة

إلى 300 مليون دينار كويتي، وهذا بافتراض ان معدل العائد السنوي لصناديق السيادية 6 بالمئة، والعوائد كما عرفنا أكثر من ذلك بكثير".

وتساءل الغانم لماذا يتم تسييل أصول تأتي بعوائد ما بين 6 أو 7 أو 8 بالمئة بدلا من ان اقترض بنسبة واحد بالمئة، لافتا إلى انه من الناحية المالية والاقتصادية ليس هذا هو الخيار الأفضل وليس حلا وهناك خيارات بديلة أخرى.

وأوضح الغانم ان الاقتراض ليس خطأ، فجميع الدول تقترض ولكن الخطأ والصواب يكون بماذا سيفعل بالقروض، مبينا ان القروض إذا صرفت على بنود جارية لا تساهم في اصلاح الاعوجاج القائم في الاقتصاد الكويتي الوطني وستكون ابر مخدرة وحلول مؤقتة.

وأكد الغانم ان الحل الجذري الذي يجب ان تقوم فيه الحكومة هو ان تطرح الإصلاحات الاقتصادية الحقيقة على الناس بكل صراحة وشفافية.

وأشار الغانم إلى ان الخطأ الذي يحدث الآن مع تقديم الحكومة للخيارات الأخرى حدث مع الدين العام في المجلس الماضي عندما قدم قبل مشاورة النواب وشرحه للناس وأتى بمواقف مسبقة برفضه.

وذكر الغانم " أي خيار غير المس بصندوق الأجيال القادمة أتمنى ان تقدمه الحكومة بالطرق الصحيحة، فلا ترسله فقط بل يشرح ويناقش من قبل النواب من أجل ان يفهم الناس ضرورته وبالتالي يقدم للتصويت في مجلس الأمة ويقرر ممثلو الامة الموافقة عليه ام لا".

وقال الغانم "اعتقد ان أولى أولويات الحكومة القادمة يجب ان تكون مواجهة التحديات الاقتصادية، ومواجهة هذه التحديات في الوضع الحالي هو الذي يبعد أي كلفة عن كاهل المواطن، وذلك عبر احداث تغيير جذري في الخلل الواضح الموجود في الاقتصاد الكويتي حتى لا يتحمل المواطن او الأجيال القادمة كلفة سوء إدارة سابقة للاقتصاد الكويتي".

وفي ختام تصريحه خاطب الغانم الحكومة قائلا "خاطبوا الناس.. اشرحوا للناس.. تناقشوا مع مجلس الأمة ومع النواب قبل ارسال هذه القوانين الحساسة والخطرة".

على صعيد متصل اعتبر النائب د. بدر الداهوم توجه الحكومة إلى السحب من صندوق الأجيال القادمة دليلا على عجزها عن إدارة البلد، داعياً الخبراء والمختصين بالشأن الاقتصادي إلى المساهمة في إيجاد بدائل اقتصادية للنفط لكي يتبناها كنائب ويسعى إلى تمريرها من خلال مجلس الأمة.

وقال الداهوم في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن الشعب الكويتي فوجئ بالأمس بخبر طلب الحكومة سحب مبلغ 5 مليارات دينار كويتي سنويا من احتياطي الأجيال القادمة.

واعتبر أن "الحكومة لم تستطع إدارة البلد في حالة الوفرة المالية عندما كان برميل النفط بأكثر من 120 دولارا وأهدرت المال العام وكانت هناك مشاريع فاسدة ولم تسترد الأموال المنهوبة مثل صندوق الجيش الذي سيسقط بالتقادم الحق في استرداده بعد مدة معينة".

وأضاف " إذا كانت الحكومة غير حريصة على استرداد المال العام ولا إيجاد بدائل اقتصادية للدخل غير النفط وتريد أن تفلس الدولة من خلال السحب من الصناديق الاستثمارية والسيادية، فإننا لا يمكن أن نصل إلى نقطة التعادل التي تطلبها وزارة المالية حتى نصل إلى الاستقرار المالي وهو بلوغ قيمة برميل النفط 90 دولارا".

وأكد رفضه "توجه الحكومة بجعل مرسوم التحاسب بيد مؤسسة البترول الكويتية وأن تجعل الشعب الكويتي هو الضحية لتصرفاتها غير المسؤولة والسيئة في هدر المال العام وعدم الحفاظ على الميزانية وخلق مشاريع فاسدة يستفيد منها بعض المتنفذين الذين يحصرون في أربعة أشخاص يستفيدون من المناقصات الفاشلة".

وقال الداهوم " سنقف سدا منيعا بوجه الحكومة وكل من يريد إهدار المال العام وتحميل المسؤولية لجيب المواطن".

ودعا الجمعية الاقتصادية الكويتية وكل الخبراء والمختصين بالاقتصاد في الكويت إلى المساهمة في إعداد دراسات لإيجاد بدائل اقتصادية غير النفط لكي يتبناها ويسعى إلى تمريرها من خلال مجلس الأمة.

واعتبر الداهوم أن "الحكومة الحالية وعلى رأسها سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد غير قادرة على إدارة البلد في ظل الأزمة الاقتصادية".

وقال " فليأتنا من هو قادر ولديه حس الاهتمام بأمر البلد والمواطنين وشؤونهم ويذهب الإنسان الذي لا يهتم لمصلحة البلد والشعب الكويتي".

من جهته أوضح النائب الدكتور هشام الصالح أن مشروع الحكومة الذي يقضي بالسحب من الأجيال القادمة سنويا 5 مليار، مؤكدا أنه استنزاف للاحتياطي عاما بعد عام.

وأضاف الصالح أن خيار الحكومة كارثي وفي غاية في الخطورة على الدولة، لافتا إلى أن رفضه ينطلق من غياب الإصلاحات والمعالجة الشاملة وغياب ضمانات إنفاق الأموال في قنوات تمثل قيمة مضافة على الدولة واقتصادها.

من جهته قال النائب محمد المطير انه لن يوافق على مشروع قانون الحكومة بسحب 5 مليار من صندوق الاجيال القادمة إلا اذا كان قرض ولمرة واحدة، وأن تأتي الحكومة بتقرير عن كيفية السداد القرض.

قال المطير في تصريح له أمس: "لن اوافق على قانون سحب 5 مليار من صندوق الأجيال، إلا أن يكون كقرض ولمرة واحدة وليس استقطاع غير مردود،وتأتي الحكومة كل سنة بتقرير عن كيفية سداد القرض، وعن الاصلاحات الاقتصادية وعن اجراءاتها في ملاحقة الفاسدين واسترداد اموال الدولة وثم ينظر كل سنة عن حاجة الدولة ويجب ان يكون بقانون أيضا".

بالاستعانة بالشركات والمكاتب المتخصصة عالمياً

الحميدي يقترح تشكيل لجنة حكومية لاسترداد الأموال العامة المستولى عليها في قضايا الفساد

أعلن النائب بدر الحميدي عن تقديمه اقتراحا بقرار في شأن تشكيل لجنة تتولى اتخاذ الإجراءات اللازمة لاسترداد الأموال المودعة محلياً وفي بعض البنوك الاجنبية الناجمة عن قضايا الفساد والاستيلاء على المال العام وتزويد مجلس الأمة بتقرير دوري عما يتحقق استرداده.

وقال الحميدي في مقدمة الاقتراح بقرار:

تثير قضية الفساد الإداري والسياسي بانتشارها الكثير من المشاكل، وشغل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي بظاهرة تفشي سوء استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية أو استغلال نفوذ بعض شاغلي المناصب العليا في الدولة، سواء في بعض الوظائف القيادية أو من خلال الانخراط في الحياة السياسية، بل وامتد إلى مرافق مهمة في الدولة.

كل ذلك أدى إلى فقد المصداقية في الأداء أو التقيد بالقوانين، محصلة الحرام من المال فتضخمت ثروات البعض، بادية الظهور في البذخ في الإنفاق والتكسب من المشروعات مصحوبة بتهريب الثروات الوطنية وفتح حسابات لغسيل الأموال.

وفي ظل صور من الفساد الإداري في البعض من جهات العمل تكشفت مظاهرة في بلاغات عن الكثير من قضايا المساس بالمال العام أو إهداره، ورغم تضافر الجهود بين السلطتين التشريعية والتنفيذية مصحوبة بإجراءات تقارير اللجان.

وعلى ضوء التوصيات التي تصدر بضرورة محاربة الفساد والقضاء على كافة صورة لذلك أنشئت لجنة حماية المال العام واللجنة المالية والاقتصادية بمجلس الأمة إلى جانب لجان التحقيق في وقائع فساد بعينها نجم عنها الكثير من التوصيات لم تجد لها التنفيذ لصعوبة ملاحقة سراق المال العام في حساباتهم خارج البلاد.

بدر الحميدي

وإلى جانب تلك الجهود صدر القانون رقم 2 لسنة 2016 بتوافق السلطتين في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والتي مازالت تعاني الكثير من الصعوبات القانونية والاجرائية في ملاحقة استرداد المال العام ممن قاموا بتهريبه خارج البلاد وفي أكثر من دولة، كان من الصعب ملاحقته والكشف عنه لاسترداده.

لذلك وسعياً لتوحيد الجهود وإرساء القوانين، وتحقيقاً لمزيد من التعاون المحقق لتبادل الخبرات واستقاء المعلومات ومكافحة ظاهرة انتشار الفساد وهو ما يؤدي من خلال التعاون المشترك بين السلطتين إلى إمكان الوصول إلى إرساء قواعد واتفاقيات كاملة تمثل أساس المكافحة ونظم المتابعة وأصول التعاون المشترك بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لتبني توحيد التشريعات الحاسمة للقضاء على ظاهرة الفساد وإجراء استرداد الأموال المنهوبة والمسروقة المهربة إلى خارج البلاد.

ولما كان لهذا التعاون سنده من الدستور والواقع وفقاً لنص المادتين (17، 50) من الدستور (للأموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن، يقدم نظم الحكم على أساس فصل السلطات مع تعاونها وفقاً للأحكام الدستور) التعاون من منطلق استهداف الجميع الصالح العام في البلاد. والتعاون في إصدار القانون رقم 2 لسنة 2016 المشار إليه، وإنشاء لجنة حماية المال العام. ولتحقيق مزيد من إجراءات حماية المال العام والصالح العام معاً، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح بقرار التالي:

"قيام مجلس الوزراء بتشكيل لجنة يشترك في عضويتها وزراء الداخلية – المالية – شؤون مجلس الأمة والبعض من خبراء المال والاقتصاد تتولى اتخاذ الإجراءات اللازمة لاسترداد الأموال المودعة محلياً وفي بعض البنوك الاجنبية الناجمة عن قضايا الفساد والاستيلاء على المال العام بحكم الوظيفة أو منصب شاغلها وذلك بالاستعانة بالشركات والمكاتب المتخصصة عالمياً العاملة في مجال تتبع الحسابات المرتبطة بقضايا الفساد أو الاختلاس وتزويد مجلس الأمة بتقرير دوري عما يتحقق استرداده من خلال هذه الشركات".